تقرير سنوى

حالة المرأة المصرية

2022

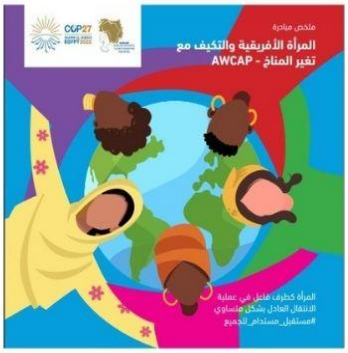

مؤسسة المركز المصري لحقوق المرأة

حصاد المرأة خلال عام 2022

مقدمة

شهدت المرأة المصرية في عام 2022 العديد من التفاعلات على المستوى السياسي والاجتماعي أثرت بالضرورة على حالة المرأة المصرية والتي انعكست بالإيجاب في العديد من المجالات وبالسلب في مجالات أخرى وحالة من السكون في مجالات ثالثة.

فعلى الصعيد الإيجابي:

هناك استمرار للإرادة السياسية الداعمة للمرأة، ففي خطاب رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي باحتفالية المرأة المصرية والأم المثالية مارس 2022 طالب الحكومة باتخاذ عدة إصلاحات تشريعية وقانونية لدعم وتمكين المرأة وتمثلت تلك المطالب في الآتي:[1]

- تحديد إطار داعم لتمكين المرأة في سوق العمل وتحفيز التميز الحكومي والمؤسسي في هذا المجال.
- دعم المرأة من أجل التحاقها بوظائف المستقبل من خلال رفع الوعي لدى الإناث بأهمية ومزايا اتخاذ مسارات مهنية في المجالات: الهندسية والعلمية والتكنولوجيا التطبيقية وتهيئة فرص التعلم والتدريب حول هذه المجالات للفتيات في المراحل الدراسية المختلفة.
- مواجهة جميع أشكال التحرش والعنف والمضايقات والاستغلال وإساءة استخدام السلطة في أماكن العمل.
- الحماية من الإيذاء البدني في نطاق الأسرة صونًا لكرامة المرأة ومكانتها.
- الإسراع في تخصيص المباني المناسبة لتفعيل آليات وسير العمل في الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف.

---

[1] https://www.presidency.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AE%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-23-2-2022

- إجراء مزيد من التعديلات على قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالشهود والمبلغين عن جرائم التحرش والعنف وهتك العرض وإفساد الأخلاق مع إفراد عقوبة خاصة في حالة إفشاء سرية البيانات والمعلومات المتعلقة بمثل هذه الجرائم.
- تغليظ عقوبة عدم تسجيل المواليد.
- قيام وزارتي التضامن الاجتماعي والقوى العاملة بالتوسع في مراكز خدمات المرأة العاملة على مستوى الجمهورية وذلك لتقديم خدمات تيسر على النساء العاملات وتعمل على تنظيم وقتهن بين رعاية شئون الأسرة، ومشاركتهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- قيام وزارات العدل والقوى العاملة، والتضامن الاجتماعي والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، بتعديل قانون الخدمة المدنية لمنح الأم الكافلة إجازة رعاية لمدة أربعة أشهر، مدفوعة الأجر وذلك حال قيامها بكفالة طفل أقل من ٦ أشهر.
- التوسع في تغطية الأمهات المعيلات، والنساء المسنات، والنساء ذات الإعاقة، القاطنات في المحافظات الحدودية، تحت مظلة شبكات الأمان الاجتماعي.

ولا شك أن تلك الإصلاحات التشريعية والقانونية في حال تنفيذها ستساعد على تمكين النساء في كافة المجالات ومشاركتهن في المجال العام.

كل ذلك بجانب عدة خطوات إيجابية تمت أيضاً خلال عام 2022 منها:

- فتح باب التعيين في المناصب القضائية لخريجات وخريجين كليات الحقوق والقانون على قدم المساواة، بعد نضال ومقاومة لتعيين الشابات في النيابة العامة ومجلس الدولة لأكثر من سبعين عام، شهد عام 2022 إعلان كلا من النيابة العامة ومجلس الدولة فتح باب التعيين دون تمييز.
- تشكيل لجنة من عشرة قضاة لتقديم مشروع قانون أحوال شخصية حديث يتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.
- وعلى مستوى المرأة المصرية تصدرت 8 نساء مصريات مكانة متقدمة في قائمة أقوى 50 سيدة أعمال في الشرق الأوسط وفق مجلة الفوربس لعام 2022[2]

[2] https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/50-most-powerful-business-women/

وهن: الدكتورة منى ذو الفقار احتلت المركز 20 في قطاع القانون والاستثمار.

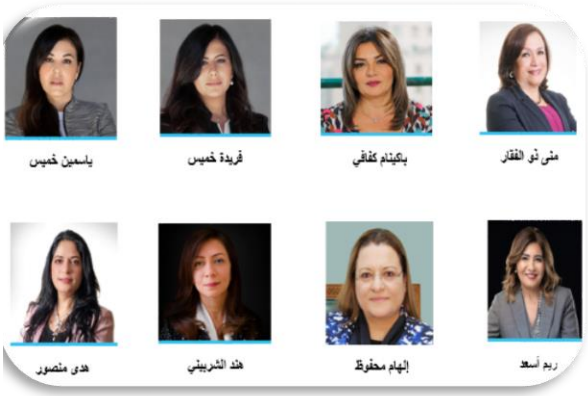

واحتلت باكينام كفافي المركز 21 في قطاع النفط والغاز، أما فريدة خميس وياسمين خميس كان في المركز 27 في قطاع التجزئة، بينما ريم أسعد احتلت المركز 32 في قطاع التكنولوجيا، واحتلت إلهام المركز 34 في قطاع البنوك والخدمات المالية، أما هند الشربيني كانت في المركز 36 في قطاع الرعاية الصحية، وهدى منصور في المركز 38 في قطاع التكنولوجيا.

- كما احتفظت الرياضيات المصريات بمكانة متقدمة عالمياً في العديد من الألعاب الرياضية، وصل لأن أصبحت المصريات متصدرات الأسماء الأولى في لعبة الاسكواش، وعلى مدار 5 سنوات أصبح الكأس مصرياً.

مكانة مصر على المستوى العالمي:

على الرغم من توافر الإرادة السياسية الداعمة للمرأة وبذل العديد من الجهود على المستوى الرسمي وعلى مستوى المجتمع المدني، ألا أن ذلك لم ينعكس بتغير جذري في تقدم ترتيب مصر على مستوى تقارير التنمية في العالم، حيث أصبح المنظور النوعي معيار أساسي من معايير قياس المكانة الاقتصادية للدول، وهو ما يؤكد على أهمية تمكين النساء في كل المجالات.

فوفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2022 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي [3] احتلت مصر المركز 129 من بين 146 دولة في الترتيب الكلي واحتلت المركز 142 في مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص، وهو ترتيب متأخر نسبياً.

وأن كان قد تحقق تقدم على مستوى مؤشر التحصيل العلمي حيث وصلت مصر لترتيب 103 وفي مؤشر الصحة والبقاء وصلت للمركز 93، والمركز 78 في مؤشر التمكين الاقتصادي.

[3] https://www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2022

وفيما يتعلق بتقرير التنمية البشرية لعام 2022 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان" زمن بلا يقين. حياة بلا استقرار. رسم مستقبلنا في عالم يتحول" [4] جاءت مصر في مكانة جيدة نسبياً وأن كانت لا تتناسب مع ما يبذل من جهد ومن ثم نكون بحاجة إلى سبب معرفة الفجوة في معدلات التنمية.

حيث يقيس التقرير ترتيب دول العالم وفق دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاث أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحة، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق.

يقيس التقرير 191 دولة بناءً على بيانات إحصائية ويوفر ترتيب ونتيجة من 0 إلى 1 (0=الأسوأ، 1=الأفضل) على المؤشر العام.

وقد سجلت مصر وفق تقرير التنمية البشرية معدل عام 0.731 من 1، وسجلت في دليل التنمية حسب الجنس[5] معدل 0.882 من 1 (وهو ما يضع مصر في ترتيب التنمية البشرية المجموعة 5)[6] .

ووفق تقرير المرأة والأعمال والقانون 2022 الصادر عن مجموعة البنك الدولي[7] الذي يقيس ما إذا كانت القوانين في الدولة تسهل أو تعيق المشاركة الاقتصادية للمرأة، فقد سجلت مصر 50.6 على المؤشر، وهي درجة المتوسط. وهذا يعني أنه في مصر لا تزال هناك بعض القوانين تهدد الأمن الاقتصادي للمرأة، والنمو الوظيفي، والتوازن بين العمل والحياة. هذه العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية، وتخلق بيئة أعمال لا تدعم المرأة العاملة بشكل كاف.

ويتم تقييم الدولة بناء على 8 مؤشرات. تحصل كل دولة على درجة من 0–100 في كل منها ثم يتم احتساب المجموع، بحيث أن 0 هو الوضع الأسوأ، و100 هو الوضع الأفضل.

وقد سجلت مصر:

التنقل: 50، مكان العمل: 75، الاجور: 0، الزواج: 20، الوالدية: 20، ريادة الأعمال: 100

الأصول: 40، المعاش التقاعدي: 100.

[4] تقرير التنمية البشرية لمحة عامة، https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2021-22overviewarpdf.pdf

[5] دليل التنمية حسب الجنس هي: نسبة قيمة دليل التنمية البشرية للإناث إلى قيمة دليل التنمية البشرية للذكور

[6] المجموعة 5 من المساواة بين الجنسين في إنجازات البلدان التي تسجل مستوى منخفضا دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق فوق 10 في المائة).

[7] https://hrightsstudies.sis.gov.eg/media/5041/report.pdf

على الجانب السلبي:

شهد عام 2022 عنف ضد المرأة في المجال العام وممارسات جديدة، حيث تم مقتل عدة فتيات في الشارع على أيدي شباب رفضن الارتباط بهم، وبدأت سلسلة الحوادث بمقتل الشابة نيرة أشرف طالبة بجامعة المنصورة على يد زميلها الذي رفضت الارتباط به، وتوالت سلسلة الحوادث لنفس السبب رفض الفتاة الارتباط بشاب، فيقوم بقتلها، وكأن على الفتاة الانصياع لرغبة أي شاب يريد الارتباط بها بصرف النظر عن مدى قبولها أو رفضها.

كما ظل العنف الأسري بمعدلات مقلقة، وصلت إلى الضرب في الشارع لعروس وهي بفستان زفافها عقب خروجها من مركز التجميل من عريسها أمام المارة ما عُرف إعلاميا " بعروس الإسماعيلية" ولم تتخذ تلك الفتاة أي رد فعل، بل واصلت الزواج الأمر الذي انتهي بتعرضها لمزيد من العنف الأسري، والإهانة والضرب ومحاولة قتلها، فبعد مرور 8 أشهر، قدمت عروس الإسماعيلية، بلاغاً للنائب العام ضد زوجها، تتهمه فيها بمحاولة قتلها بعد تعذيبها، وحبسها 15 يوماً.

الأمر الذي ينذر بالخطر من استمرار تجاهل العنف المنزلي وايجاد آليات حازمة للحد منه الأمر الذي أدى إلى مزيد من الاستباحة للنساء والفتيات.

وعبر السطور التالية نعرض لأهم أحداث عام 2022 فيما يخص حقوق المرأة.

الحقوق السياسية والمدنية

وفق موقع الاتحاد البرلماني الدولي [8]احتلت مصر عام 2022 المركز 76 من بين 186 دولة، لنسبة النساء في البرلمان، حيث هناك 162 نائبة بالبرلمان من إجمالي 592 أي ما يمثل نسبة 27.7%

كما احتلت مصر المركز 66 وفق تقرير الفجوة بين الجنسين في مؤشر النساء في المناصب الوزارية.

المرأة والبرلمان

وفق بيانات موقع مجلس النواب المصري[9]، وفيما يخص اللجان النوعية فأن هناك نائبتين فقط في منصب رئيس لجنة هن:

- النائبة درية شرف الدين رئيسة لجنة الثقافة والإعلام والآثار.
- النائبة نورا على عبد السميع رئيسة لجنة السياحة والطيران المدني.

وهناك 9 نائبات في منصب وكيل لجنة هن:

- النائبة نفين الطاهري وكيلة لجنة الشؤون الاقتصادية.
- النائبة سحر البزار وكيلة لجنة العلاقات الخارجية.
- النائبة سولاف درويش وكيلة لجنة القوى العاملة.
- النائبة ماجدة بكري وكيلة لجنة التعليم والبحث العلمي.
- النائبة مني عبد العاطي وكيلة لجنة التعليم والبحث العلمي.
- النائبة هالة أبو السعد وكيلة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغيرة.
- النائبة رشا رمضان وكيلة لجنة الطاقة والبيئة.
- النائبة رضوى جعفر وكيلة التضامن الاجتماعي والأسرة.
- النائبة مرثا محروس وكيلة لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

[8] https://data.ipu.org/women-ranking?month=10&year=2022
[9] http://www.parliament.gov.eg/QualitativeCommittees.aspx

وهناك 7 نائبات في منصب أمين سر هن:

- النائبة أميرة صابر أمين سر لجنة العلاقات الخارجية.
- النائبة ألف المزلاوي أمين سر لجنة القوى العاملة.
- النائبة ياسمين أبو طالب أمين سر لجنة التعليم والبحث العلمي.
- النائبة رشا أبو شقرة أمين سر لجنة الشؤون الافريقية.
- النائبة مارسيل سمير أمين سر لجنة المشروعات المتوسطة.
- النائبة هند رشاد أمين سر لجنة الثقافة والاعلام.
- النائبة اماني اميل أمين سر لجنة السياحة والطيران المدني.

المرأة والتشكيل الحكومي

خلال شهر أغسطس الماضي تم التعديل الوزاري والذي بمقتضاه تم التعديل الوزاري لعدد 13 وزارة، وتعيين وزراء جدد في تلك الوزارات.

وجاء التمثيل النسائي في التعديل الجديد بوزيرتين هن: الدكتورة نيفين يوسف الكيلاني

لوزارة الثقافة خلفا عن الوزيرة إيناس عبد الدايم، والسفيرة سها سمير لوزارة الهجرة خلفا عن الوزيرة نبيلة مكرم.

مع تجديد الثقة في أربع وزيرات هن: الدكتورة / هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتورة / رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي، والدكتورة / نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، والدكتورة / ياسمين فؤاد وزيرة البيئة.

أي أن التمثيل النسائي في التشكيل الحكومي الحالي يمثل نسبة 18 %، في حين وصلت نسبة التمثيل النسائي في أخر تعديل وزاري جرى في ديسمبر 2019 حيث كانت هناك 8 وزيرات أي ما مثل نسبة 23.5%.

المرأة في المناصب القيادية

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية القرار رقم (48) لسنة 2022[10] والخاص برفع نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الاتحادات المصرية الستة للشركات والجهات العاملة في مجال التأمين، وأنشطة التمويل غير المصرفي (التمويل العقاري–التأجير التمويلى–التخصيم– تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة متناهية الصغر–التمويل الاستهلاكي) إلى 25% من مقاعد المجلس أو عضوتين على الأقل، وإعطاء الاتحادات القائمة فترة لتوفيق أوضاعها في أول انتخابات مجلس إدارة للاتحاد أو حتى نهاية عام 2022 متى أمكن ذلك، بجانب إضافة فقرة جديدة للنظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية تؤكد على تمكين المرأة في مجلس إدارة الاتحاد المصري للأوراق المالية ورفع تمثيلها إلى (25%) أو عضوتين على الأقل بالقرار رقم (47) لسنة 2022.

- لأول مرة في تاريخ "الإنتاج الحربي" يتم تعيّن المهندسة دينا عبد المنعم رئيساً لمجلس إدارة أول مصنع أنتج ذخيرة في مصر عام ١٩٥٤ لتكون أول سيدة تتولى هذا المنصب

المرأة والقضاء

- في فبراير 2022 أعلنت النيابة العامة حاجتها لمعاوني نيابة من الجنسين من خريجي وخريجات كليات القانون والشريعة والقانون والشرطة، كما أعلن مجلس الدولة عن حاجته لمندوب مساعد من الذكور والإناث.

وتعد هذه الخطوة من الخطوات الهامة والجادة نحو إنفاذ المادة 11 من الدستور والتي نصت على: " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات الهيئات القضائية...."

10 https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://draminlotfyoffice.com/uploads/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B148.pdf

- تم تعين دفعة جديدة رابعة من القاضيات المصريات تضمنت ٧٣ قاضية وذلك بعد تصديق الرئيس عبد الفتاح السيسي، على قرار تعيينهن قاضيات ليعتلين منصات القضاء بالمحاكم الابتدائية.

- أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرار رقم 247 لسنة 2022 [11]بتعيين 38 من عضوات هيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية بوظيفة مستشار مساعد من الفئة "ب" بمجلس الدولة.

كما قرر الرئيس السيسي تعيين الشيماء عبد الفتاح منصور عضو هيئة النيابة الإدارية بوظيفة نائب بمجلس الدولة اعتبارا من 9 مارس 2022

جائزة مصر للتميز الحكومي

أعلنت جائزة مصر للتميز الحكومي، إطلاق جائزة التميز الحكومي لتكافؤ الفرص وتمكين المرأة[12] كفئة من فئات جوائز التميز المؤسسي، تنفيذًا لتكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي، في احتفالية المرأة المصرية 2022. تم اعتماد 3 محاور رئيسية لجائزة تكافؤ الفرص وتمكين المرأة، أولها الاستثمار في رأس المال البشري من خلال بناء وتطوير القدرات، والمحور الثاني هو الممكنات المؤسسية والتي تشمل رفع الوعي حول تمكين المرأة وأهمية التحول الرقمي وتحقيق بيئة عمل إيجابية ومبتكرة، والمحور الثالث وهو الاستدامة، وذلك من حيث استمرارية المؤسسات التي تدعم تمكين المرأة لتغيير فلسفة العمل الحكومي ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة.

[11] https://www.sis.gov.eg/Story/236299/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-39-%D8%B9%D8%B6%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9?lang=ar

[12] https://www.alraeesnews.com/138533

استضافت مصر مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2022 المعروف أيضًا باسم COP27 هو مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرون للتغير المناخي، والذي عقد في الفترة من 6 حتى 18 نوفمبر 2022 في مدينة شرم الشيخ، وخلال المؤتمر تم تخصيص جلسات للمرأة وتغير المناخ، نظرا لأن النساء من أكثر الفئات تضررا من التغيرات المناخية، كما أنها من أبرز الفئات التي يمكنها المساعدة في مواجهة التغيرات المناخية.

- وفي مارس 2022 أي قبل بدء انعقاد المؤتمر أرسلت مصر للأمم المتحدة رؤيتها فيما يخص المرأة والبيئة وتغير المناخ[13] ارتكزت تلك الرؤية على ٧ ركائز أساسية هي: العمل على أساليب تراعي احتياجات المرأة خلال عملية التكيف والتخفيف من حدة تداعيات التغير المناخي، وتعزيز فاعلية المرأة ومشاركتها الفعالة خلال مراحل الحوكمة البيئية، والاستفادة من فرص توظيف المرأة خلال عملية الانتقال البيئي العادل للاقتصاد الأخضر والاستهلاك الرشيد والاقتصاد الأزرق في إطار أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية للتدهور البيئي على المرأة. وتعزيز التوعية والتغيير السلوكي بشأن قضايا المرأة وتغير المناخ، وتعزيز إنتاج البيانات والمعرفة بموضوعات المرأة، البيئة، وتغير المناخ، وتطبيق مبادئ تمكين المرأة ومراعاة احتياجاتها خلال عملية تمويل التغير المناخي.

[13] http://ncw.gov.eg/Pdf/683/%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%8C-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE

- كما أطلقت مصر مبادرة المرأة الأفريقية والتكيف مع تغير المناخ[14]، بالتعاون مع الشريك الأممي الرئيسي هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN–Women، وبتأييد عدد من الدول الأفريقية، وذلك تتويجاً لأشهر من العمل من الاجتماعات التشاورية مع الدول الأفريقية لتبنى المبادرة وتطبيقها مستقبلا والاستفادة من الأفكار والأطروحات والسياسات التي تشملها المبادرة لتحقيق الانتقال البيئي العادل للمرأة لتحقيق مستقبل مستدام للجميع.

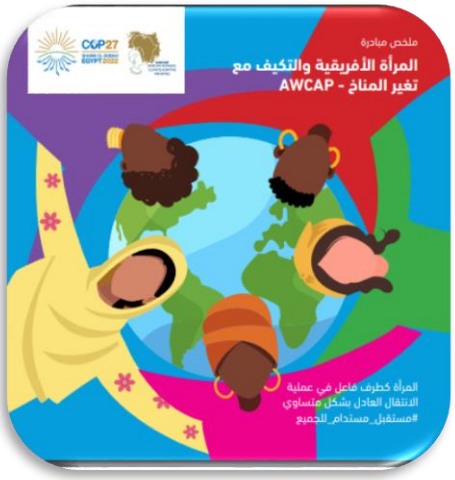

تتركز المبادرة على تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية، وإنشاء روابط بين رؤساء الآليات الوطنية ووزيرات البيئة المعنيات، وتعزيز إنتاج المعرفة، وتعزيز الالتزام بالاستثمار في تمكين المرأة ووصولها إلى التعليم والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

المبادرة تشمل كذلك الاستفادة من الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز سياسات وتدابير الحماية الاجتماعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين بمرافقة مسارات الانتقال العادل.

الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر

أطلقت وزارة البيئة الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050[15]

رؤية الاستراتيجية:

التصدي بفاعلية لآثار وتداعيات تغير المناخ بما يساهم في تحسين جودة الحياة للمواطن المصري، وتحقيق التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية، مع تعزيز ريادة مصر على الصعيد الدولي في مجال تغير المناخ.

[14] http://ncw.gov.eg/News/7642/%D8%A7%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE-COP27-%D8%A8%D8%B9%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9

[15] https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/N-CC/EgyptNSCC-2050-Summary-Ar.pdf

الهدف١: تحقيق نمو اقتصادي ومنخفض الانبعاثات في مختلف القطاعات.

الهدف٢: بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة بتغير المناخ

(j.٢) تعزيز اعتبارات الاستجابة الخاصة بالمرأة لمساعدتها على التكيف مع تغير المناخ.

تحديات تحقق الهدف الثاني

عدم أخذ أولويات واحتياجات ومسؤوليات المرأة في الاعتبار في القضايا المتعلقة بالتغير المناخي رغم قابليتها الشديدة للتأثر بهذا خاصة في المجتمعات الريفية والأقل تعليما.

وتساهم التوجهات التالية في تحقيق هذا الهدف الفرعي:

- أخذ احتياجات وأولويات ومسؤوليات المرأة في الاعتبار في التكنولوجيا المتطورة المتعلقة بتغير المناخ
- توفير آليات تمويل مرنة تعكس احتياجات وأولويات ومسؤوليات المرأة المتعلقة بالتخفيف والتكيف مع تغير المناخ
- مراعاة الفرق بين الجنسين في برامج التخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات
- تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق توفير فرص متساوية للائتمان والحصول على التدريب للمشروعات المتعلقة بالتخفيف والتكيف مع تغير المناخ.

الهدف٣: تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ.

الهدف٤: تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية.

الهدف ٥: تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمكافحة تغير المناخ.

عندما تتمتع المجتمعات بدرجة أكبر من المساواة، تصبح الاقتصادات أكثر قدرة على الصمود في وجه التحديات، وبالإضافة إلى أن المساواة بين الجنسين هي العمل الصائب الذي ينبغي القيام به، فإنها مهمة من الناحية الاقتصادية، ويقدر البنك الدولي الفرق بين إجمالي الدخل المتوقع أن يحصل عليه الرجال والنساء خلال حياتهم على مستوى العالم بمبلغ 172.3 تريليون دولار، أي ما يعادل ضعف إجمالي الناتج المحلي العالمي.[16]

وعمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية يضمن استقرار فتياتهن في العمل، فقد انتهت دراسة" توظيف الأمهات يشكل استقرار توظيف البنات في مصر: دليل على انتقال القوى العاملة بين الأجيال"[17]

Sex Roles
https://doi.org/10.1007/s11199-022-01326-w

ORIGINAL ARTICLE

Maternal Employment Shapes Daughters' Employment Stability in Egypt: Evidence for the Intergenerational Transmission of Labor Force Attachment

Mariam Abouelenin · Yang Hu

Accepted: 12 September 2022
© The Author(s) 2022

Abstract
Research has documented how maternal employment influences daughters' participation in paid employment. However, we know far less about how maternal employment during daughters' adolescence relates to the daughters' subsequent employment stability. Analyzing data from three waves (2006, 2012, and 2018) of the Egypt Labor Market Panel Survey (N = 3,345) using structural equation models, this study compares the employment stability of women with and without working mothers during adolescence and examines how the influence of maternal employment on daughters' employment stability varies with employment sector. Furthermore, a decomposition method is applied to determine the extent to which daughters' education mediates the association between maternal employment and their employment stability. The results show that mothers' employment is positively associated with their adult daughters' employment stability. This intergenerational association is sector specific: mothers' employment in a given sector only bolsters their daughters' employment stability in the same sector. The daughter's education mediates only a small portion of the intergenerational association in the public sector. The findings highlight the important role of Egypt's institutional settings in configuring the intergenerational transmission of employment stability among women, and suggest that policies that support working mothers have the potential to bolster their daughters' long-term labor market attachment.

انتهت الدراسة إلى نتيجة رئيسية هي: وجود علاقة وثيقة بين ارتباط الأم العاملة باستقرار عمل ابنتها".

فالاستقرار الوظيفي للفتيات كان أعلى عندما كان لديهن أم كانت تعمل خلال فترة المراهقة، مقارنة بفتيات كانت أمهاتهن عاطلات عن العمل. بالمقارنة مع عمل الآباء، وجد أن عمل الأمهات مؤشر أقوى على استقرار عمل البنات.

فالبنات اللواتي كانت أمهاتهن يعملن كن الأوفر حظًا بنسبة تصل إلى الضعف في الحصول على عمل مستقر مقارنة بالبنات اللواتي لم تعمل أمهاتهن من قبل.

وأظهرت الدراسة أن التدخلات في وقت مبكر من الحياة للمساعدة في دعم عمل المرأة، يمكن أن يكون لها آثار بعيدة المدى لتعزيز المساواة بين الجنسين في العمل جيلًا بعد جيل.

وأكدت الدراسة أن استقرار عمل المرأة هو المفتاح لتنوير السياسات التي تعالج انقطاع عمل المرأة وعواقبه في سياق الأمن المهني المتزايد بشكل متزايد.

[16] تقرير المرأة والاعمال والقانون، 2022، سبق ذكره
[17] https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s11199-022-01326-w.pdf?pdf=button

هذا وقد احتلت مصر وفق تقرير الفجوة بين الجنسين المركز 143 في معدل المشاركة في القوى العاملة، والمركز 8 في المساواة في الأجور، والمركز 136 في المشرعون وكبار المسؤولين والمديرين، والمركز 116 في العمال الفنيين والمهنيين.

وشهد عام 2022 عدة مبادرة لتمكين النساء اقتصاديا ودعم رائدات الأعمال منها:

- أطلق بنك مصر برنامج "ذات" [18]كأول برنامج تمويلي متكامل لدعم رائدات الأعمال بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية؛ ويضم البرنامج باقة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية لأصحاب الأعمال كالتمويل والتدريب وتطوير الأعمال وغيرها من الخدمات. ويتضمن البرنامج "ذات" مزايا تمويلية متعددة تتناسب مع جميع الاحتياجات والأنشطة، والذي يصل قيمته إلى 6 ملايين جنيه، ومدة السداد تصل إلى 60 شهرا بمعدل فائدة تنافسي وبأبسط الشروط والإجراءات.
- تطبيق مشروع "تعزيز فرص المرأة في التصنيع الزراعي" في صعيد مصر[19]، المشروع يهدف إلى تحسين الحالة الاقتصادية للمرأة في قطاع التصنيع الزراعي في محافظتي بني سويف والمنيا وذلك وفقا لرؤية مصر 2030، والاستراتيجية القومية لتمكين المرأة 2030 وذلك من خلال العمل علي 3 محاور رئيسية وهى، تعزيز ريادة الأعمال للمرأة وملكية اقتصادية أكثر إنصافًا والتمكين الاقتصادي في مجال التصنيع الزراعي المستدام بيئيًا، وتحسين البيئة التشريعية الداعمة لعمل السيدات من خلال تبنى سياسات وممارسات داخل أماكن العمل وتوفر بيئة مواتية ومشجعة لعمل المرأة في القطاع الغذائي والزراعي. يتم المشروع بالتعاون بين الحكومة الكندية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الصحة والسكان وبدعم من المعونة الامريكية.

[18] https://bank-zone.com/news/19542/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D9%85%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

[19] https://aleqaria.com.eg/post/details/90019/%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-19395

وفق بيانات الكتاب الاحصائي لوزارة التربية والتعليم[20]، فأن نسب التحاق الفتيات بالمراحل التعليمية المختلفة للعام الدراسي 2021/ 2022 هي كالتالي:

المرحلة التعليمية حكومي وخاص	نسبة التحاق الفتيات
التعليم قبل الابتدائي	%48.5
التعليم الابتدائي	%48.7
التعليم المجتمعي	%67.3
التعليم الاعدادي	%48.4
التعليم الثانوي العام	%55.1
التعليم الثانوي الصناعي	%34.8
التعليم الثانوي الزراعي	%12.9
التعليم الثانوي التجاري	%57.6
التعليم الثانوي الفندقي	%34.3
التربية الخاصة	%36.1

ووفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، فأن نسب الطالبات المقيدات في الجامعات الحكومية والازهر للعام الجامعي 2020/ 2021[21] يقدر بـ 52.6%، والمقيدات في الجامعات الخاصة يقدر بـ 46%

[20] https://emis.gov.eg/Site%20Content/book/021-022/pdf/ch2.pdf
[21] مصر في أرقام، مارس 2022، https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

على الرغم من ارتفاع نسب الفتيات في مراحل التعليم المختلفة، إلا أن هناك فجوة بين التعليم وبين العمل، فتشهد ساحة عمل النساء تضاءل نسب مشاركتهن.

فطبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء الصادرة في نوفمبر 2022[22]:

- بلغ حجم قوة العمل خلال فترة الربع الثالث (يونيو – أغسطس – سبتمبر) من عام 2022 (30.264 مليون فرد، منهم 25.321 مليون فرد للذكور، و 4.943 مليون فرد للإناث)
- بلغ معدل البطالة بين الذكور 5.2% من أجمالي الذكور في قوة العمل، بينما بلغ معدل بطالة الإناث 19.1% من إجمالي الاناث في قوة العمل.
- بلغ عدد المشتغلين بأجر نقدي خلال الربع الثالث من عام 2022 (20.840 مليون مشتغل، منهم 17.898 مليون من الذكور، و 2.942 مليون من الاناث)
- بلغ عدد المشتغلين أصحاب الأعمال 876 ألف مشتغل منهم 788 ألف مشتغل من الذكور و 48 ألف مشتغلة من الإناث.
- بلغ عدد المشتغلين ممن يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحد 5.205 مليون مشتغل منهم 4.805 مليون مشتغل من الذكور و 400 ألف مشتغلة من الاناث.
- بلغ عدد المشتغلين المساهمون في اعمال مشروعات (داخل الاسرة) بدون أجر 1.133 مليون مشتغل منهم 523 ألف مشتغل من الذكور و 610 ألف مشتغلة من الاناث.
- بلغ معدل مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي 69.6 %، بينما بلغ معدل مساهمة الاناث 14.3%

[22] https://www.capmas.gov.eg/Pages/GeneralNews.aspx?page_id=1

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أغسطس 2022 النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق لعام 2021.[23]

بلغ عدد عقود الزواج 880041 عقداُ عام 2021 مقابل 876015 عقداً عــام 2020 بنسبة زيادة

قدرها 0.5% بينما بلغت عدد حالات الطلاق 254777 حالة عام 2021 مقابل 222036 حالة عام 2020 بنسبة زيادة قدرها 14.7%

بلغ عدد اشهادات الطلاق 243583 إشهاداً عام 2021 مقابل 213950 إشهادا عام2020 بنسبة زيادة قدرها 13.9%.

احكام الطلاق النهائية:

أ-بلغ عدد أحكام الطلاق النهائية 11194 حكماً عام 2021مقابل 8086 حكماً عام 2020 بنسبة زيادة قدرها 38.4 ٪ من جملة الاحكام.

ب-بلغ عدد احكام الطلاق في الحضر 10888 حكم عام 2021 تمثل97.3 ٪ من جملة الاحكام مقابل 7927 حكم عام 2020 بنسبة زيادة قدرها 37.4 ٪

ج-بلغ عدد احكام الطلاق في الريف 306 حكم عام 2021 تمثل2.7 ٪من جملة الاحكام مقابل 159 حكم عام 2020 بنسبة زيادة قدرها 92.5٪

د-سجلت أعلي نسبة طلاق بسبب الخلع حيث بلغ عدد الاحكام بها 9197 حكماً بنسبة 82.2 ٪ بينما سجلت أقل نسبة طلاق بسبب حبس الزوج حيث بلغ عدد الاحكام بها 3 أحكام تمثل 0.3 ٪ من جملة الاحكام النهائية.

[23] https://www.capmas.gov.eg/Pages/GeneralNews.aspx?page_id=1

قانون أحوال شخصية يحقق العدالة

في مداخلة هاتفية خلال شهر مايو ببرنامج صالة التحرير طلب رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بإجراء حوار مجتمعي لصياغة قانون أحوال شخصية يحقق العدالة لجميع أطراف الأسرة.
وأشار رئيس الجمهورية من خلال مداخلته إلى أن مشكلات قانون الأحوال الشخصية الحالي قد تدفع بالشباب والفتيات إلى العزوف عن فكرة الزواج وتكوين أسرة، وهو الأمر الذي يؤثر بالسلب على المجتمع ككل.
ودعا الرئيس السيسي، كل من هو معني بشكل أو بآخر بقانون الأحوال الشخصية مثل الأزهر والبرلمان والحكومة لصياغة قانون متزن. وأكد إننا نريد عقد زواج يحل مسألة الطلاق، مؤكدًا أن العقد والقانون لا بد أن يكون الحاكم والمنظم لهذه القضية.

العنف ضد المرأة

تزايدت وتيرة العنف ضد المرأة خلال عام 2022، فشهدت ساحة المجال العام قتل عدة فتيات في العشرينات من عمرهن على أيدي شباب رفضن الارتباط بهن، فما كان من الشباب سوى قتل تلك الأرواح البريئة، وبدأت سلسلة تلك الجرائم بقتل نيرة أشرف طالبة جامعة المنصورة، وتوالت حوادث قتل الفتيات لنفس السبب رفضهن الارتباط بشاب معين.

بجانب انتشار العنف المنزلي فلا ننسى العنف الأسري، فالجميع ما زال يتذكر قصة ضرب عريس لعروسه وهي بفستان زفافها عقب خروجها من مركز التجميل في الشارع أمام المارة ما عُرف إعلاميا " بعروس الإسماعيلية" ولم تتخذ تلك الفتاة أي رد فعل، بل واصلت الزواج الأمر الذي انتهي بتعرضها لمزيد من العنف الأسري، والاهانة والضرب ومحاولة قتلها، فبعد مرور 8 أشهر، قدمت عروس الإسماعيلية، بلاغا للنائب العام ضد زوجها، تتهمه فيها بمحاولة قتلها بعد تعذيبها، وحبسها 15 يوما.

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء خلال شهر يوليو تقرير المسح الصحي للأسرة المصرية[24]

اهتم التقرير بعدة مؤشرات هي: المؤشرات الأساسية لصحة الأم والطفل، وتشمل مستويات الإنجاب وتنظيم الأسرة ورعاية الحمل، بالإضافة إلى وفيات الأطفال والتطعيمات وأمراض الطفولة والحالة التغذوية. ويشير التقرير أيضًا إلى عمالة الأطفال وضبط سلوك الطفل والعنف ضد المرأة، وخاصة الختان، كما يتعرض لاتجاهات الشباب حول تنظيم الأسرة والعدد الأمثل من الأطفال.

عدد الأسرة التي تمت مقابلتها: تم المسح من خلال مقابلة عدد 30667 أسرة معيشية من مختلف انحاء الجمهورية

وكانت أهم النتائج فيما يخص الختان بين السيدات:

توضح البيانات انخفاض نسبة الختان بين السيدات اللاتي سبق لهن الزواج لتصل إلى حوالي 86 % مقابل 92 % في 2014. وترتفع نسبة الختان في الريف عن الحضر بأكثر من 10 نقاط مئوية (90 % مقابل 79 % على الترتيب). كمـا تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الختان في الوجه القبلي (92 %) مقارنة بالمحافظات الحضرية والوجه البحري.

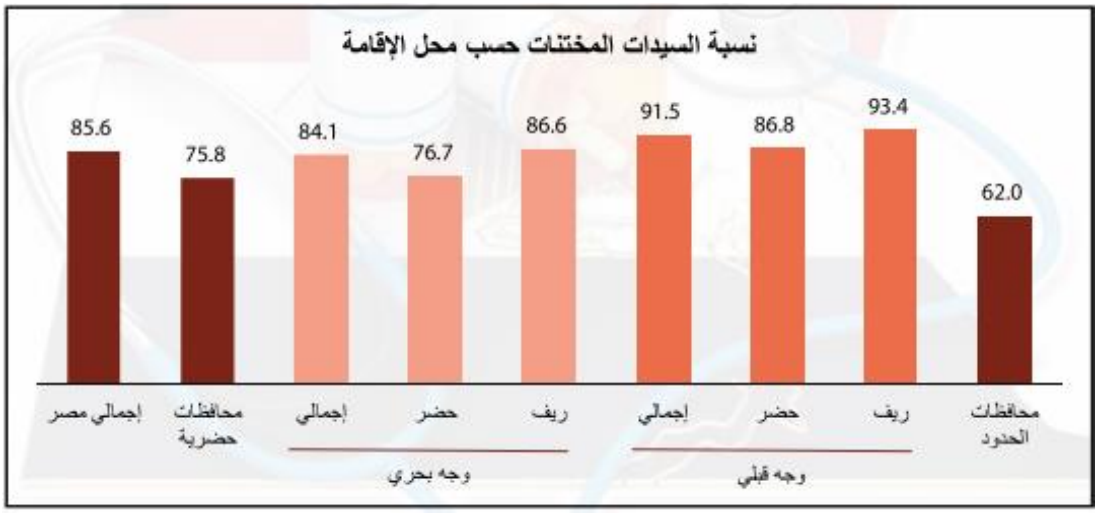

المصدر المسح الصحي للأسرة المصرية/ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

24 https://www.capmas.gov.eg/Admin/News/PressRelease/20229593732_%D9%85%D8%B3%D8%AD%20%D8%B5%D8%AD%D9%89%20_%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%89.pdf

وترتبط نسبة الختان بالحالة التعليمية للسيدات، حيث تشير النتائج إلى انخفاض نسب الختان مع ارتفاع المستوى التعليمي لتصل النسبة إلى 82 % بين السيدات اللاتي أتممن المرحلة الثانوية أو أعلى وهو أقل بـ 13 نقطة مئوية عن النسبة بين السيدات اللاتي لم يسبق لهن الذهاب إلى المدرسة (95 %)

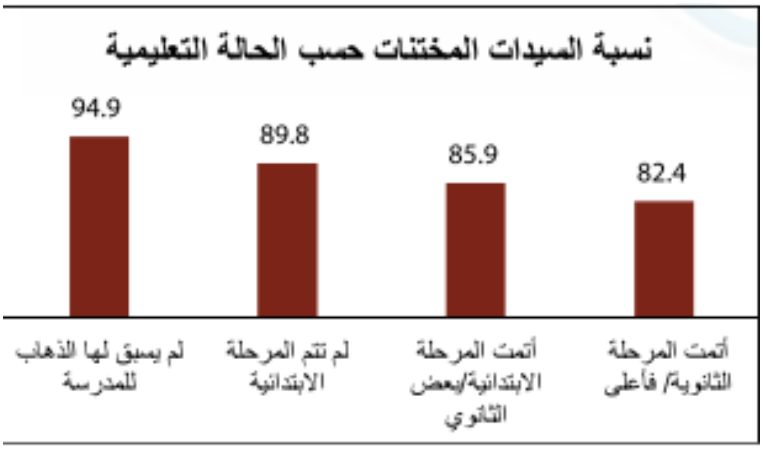

المصدر المسح الصحي للأسرة المصرية/ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

الختان بين البنات:

تشير النتائج إلى انخفاض نسب الختان بين البنات 0–19 عنها بين السيدات، حيث وصلت نسبة الختان بين البنات من 0–19 إلى 14 %، حوالي 8 نقاط أقل من المستوى المسجل في 2014، كما انخفضت نسبة الأمهات اللاتي لديهن نية ختان بناتهن في المستقبل إلى 13 % فقط مقارنة بحوالي 35 % في عام 2014. وتشير البيانات إلى أن النسبة المتوقعة لختان البنات سوف تصل إلى 27 % فقط وهو إنجاز كبير للجهود المبذولة في هذا المجال.

وتظهر النتائج أن ختان البنات 0–19 يتم في الغالب على يد طبيب، حيث نجد أن حوالي 74 % من حالات الختان تمت على يد طبيب، بالإضافة إلى حوالي 10 % تمت على يد ممرضة، ويسود هذا النمط في جميع المناطق الجغرافية.

جدول (9): نسب انتشار وتوقع ختان الإناث بين البنات				
نسبة البنات في العمر 0–19 واللاتي تم ختانهن، ونسبة اللاتي لم يتم ختانهن، ولكن لدى أمهاتهن نية لختانهن في المستقبل، ونسبة المتوقع ختانهن بالأخذ في الاعتبار حالة الختان الحالية ونية الأم، حسب العمر الحالي للبنت، مصر 2021				
العمر الحالي للبنت	نسبة المختنات	نسبة الأمهات اللاتي لديهن نية ختان بناتهن في المستقبل	النسبة المتوقع ختانهن	عدد البنات
2 – 0	0.4	20.4	20.8	3489
4 – 3	1.7	19.9	21.6	2686
6 – 5	3.0	20.1	23.1	2979
8 – 7	5.1	15.4	20.5	2966
10 – 9	9.4	13.8	23.3	2787
12 – 11	17.4	9.7	27.1	2586
14 – 13	27.5	4.3	31.8	2344
17 – 15	36.8	2.1	38.9	2775
19 – 18	46.9	1.1	46.8	1570
الإجمالي	14.2	12.8	27.0	24182

المصدر المسح الصحي للأسرة المصرية/ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

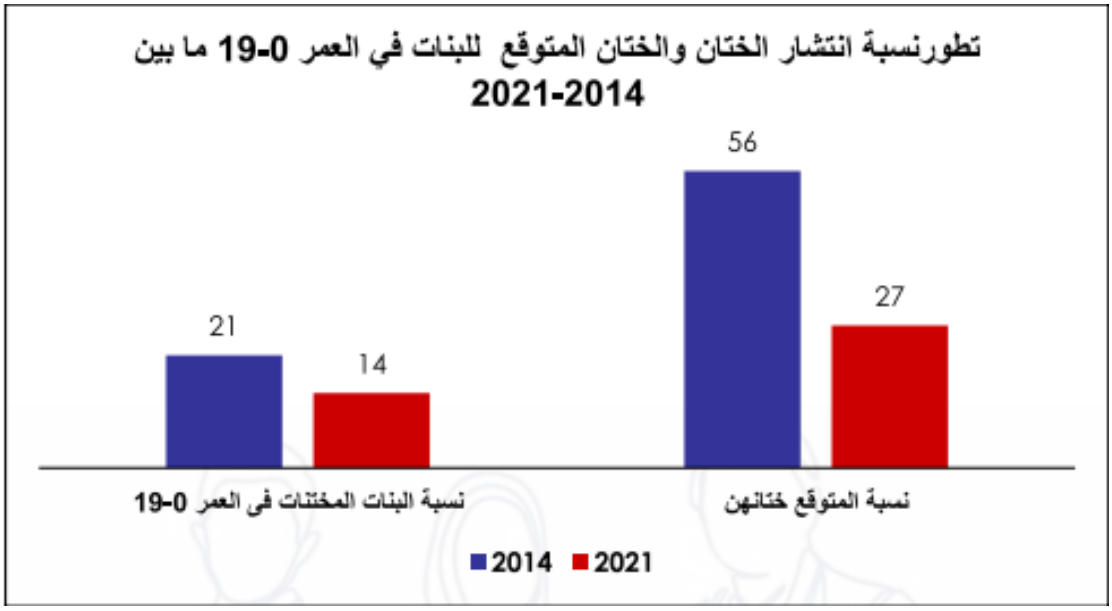

المصدر المسح الصحي للأسرة المصرية/ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

العنف داخل المنزل:

تشير النتائج إلى أن حوالي ثلث السيدات اللاتي سبق لهن الزواج في العمر 15–49 قد تعرضن لصورة من صور العنف من قبل الزوج خلال الـ 12 شهرًا السابقة على المقابلة. وبالنظر إلى نسب التعرض للعنف حسب نوع العنف المرتكب يتبين أن السيدات يتعرضن للعنف الجسدي أكثر من أي نوع آخر من أنواع العنف. ربع السيدات اللاتي سبق لهن الزواج قد سبق لهن التعرض للعنف الجسدي، وحوالي 6 % تعرضن للعنف الجنسي، و22 % تعرضن للعنف النفسي. وبصفة عامة فإن 31 % من السيدات سبق لهن التعرض إلى شكل من أشكال العنف سواء النفسي أو الجسدي أو الجنسي.

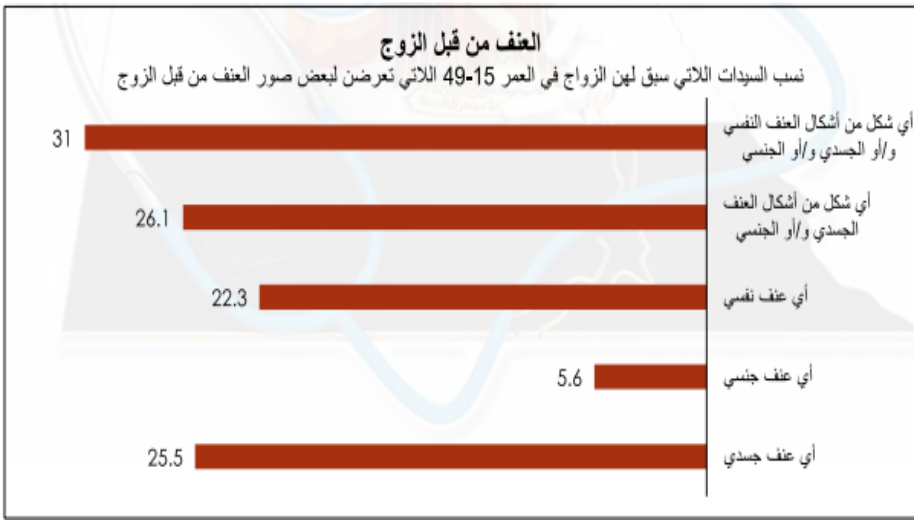

المصدر المسح الصحي للأسرة المصرية/ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

التوصيات

خطوات مستقبلية لتحسين وضع المرأة المصرية على عدة مستويات:

على مستوي الاصلاح التشريعي والحد من العنف ضد المرأة:

❖ الإصلاح التشريعي والحد من العنف ضد المرأة من خلال:

- إقرار قانون للأسرة يواكب التغيرات العصرية ويحترم الأدوار المتعددة للنساء ويؤكد على الشراكة في بناء الاسرة.
- إقرار قانون لمواجهة العنف المنزلي والزواج المبكر.
- إلغاء دفتر إثبات الزواج لدي المأذونين لوقف الزواج العرفي، مع وضع مدى زمني محدد لتوثيق كافة حالات الزواج السابقة على الإلغاء.
- تفعيل آليات الشكوى والملاحقة القانونية بدعم وحدة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية وتوسيع اختصاص عملها.
- تطوير مراكز دعم المرأة المعنفة التابعة لوزارة التضامن.
- إعادة تأهيل المرأة المعنفة وتقديم فرص بديلة للعمل والحياة خارج إطار دائرة العنف هي وأطفالها.
- التنسيق مع وزارة الاسكان وجهاز تطوير العشوائيات لتقديم وتجهيز أماكن بديلة للمرأة المعنفة لفترة لحين إتمام التأهيل.
- ضرورة إصدار قانون لحماية المبلغين والشهود خاصة في قضايا الاعتداءات الجنسية والعنف ضد المرأة.

على المستوى التمكين السياسي:

زيادة وصول النساء للمناصب القيادية من خلال:

❖ وضع كوته للمرأة لا تقل عن 35% في كافة المناصب القيادية وأماكن صنع القرار.

❖ ضرورة توفر الفرص التدريبية لتأهيل النساء لكل المناصب القيادية.

❖ زيادة نسب النساء في المجالس المحلية والبرلمان وذلك من خلال:

- تعديل قانون الإدارة المحلية واعتماده في النظام الانتخابي على النظام المختلط بالجمع بين نظامي القائمة والفردي لتحقيق تمثيل أعلى للنساء، وذلك تطبيقا للمادة 180 من الدستور التي خصصت 25% من المقاعد للمرأة، و25% من المقاعد للشباب والشابات.
- تعديل القانون رقم 70 لسنة 1977 الخاص بالأحزاب السياسية بتعديلاته اللاحقة وإضافة ضرورة أن تتضمن لوائح الأحزاب 30% للمرأة في جميع هياكلها.

على مستوى التمكين الاقتصادي:

❖ زيادة مشاركة المرأة في سوق إلى 30% من خلال: –

- تعديل قانون العمل لإلزام الشركات التي يعمل فيها 100 من العاملات والعاملين بعمل حضانة للأطفال.

❖ زيادة حصول المرأة على القروض ودعم المرأة الريفية من خلال عدة أنشطة منها: –

- تخصيص نسبة 35 % من كافة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة.
- عقد لقاءات توعية للمرأة وخاصة الريفية للتعريف بالخدمات والتسهيلات المتاحة.
- تقديم الدعم الفني للحصول على القروض وبدء المشروعات.
- الشراكة مع الجمعيات الاهلية في كل محافظة لمتابعة النساء ونشر الوعي بالعمل وفرص المشاريع.

على المستوى التعليمي:

❖ تنقية المناهج التعليمية من التمييز ضد المرأة وتعديلها بما يضمن تحسين صورتها في المجتمع واحترامها.

❖ وجود النساء في مواقع صنع القرار على مستوي وضع المناهج في وزارة التربية والتعليم.

❖ الاهتمام بمحو أمية المرأة المصرية بشكل فعلي ووضع غرامات على المتسربين من التعليم.

❖ ضرورة تضمين المناهج التعليمية النوع الاجتماعي والتأكيد على النماذج الجيدة للنساء في المشاركة في المجال العام.

❖ ضرورة تدريس مناهج حقوق الإنسان وحساسية النوع الاجتماعي في التعليم العالي.